NPT/CONF.2020/35

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

Distr.: General
9 November 2021
Arabic
Original: English and French

نيويورك، 4-28 كانون الثاني/يناير 2022

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010

تقرير مقدَّم من كندا

يدعو الإجراء 20 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010 الدولَ الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل وللخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2000 والفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين".

وتقدم كندا وفقا لهذه الالتزامات هذا التقرير الذي يعكس المدخلات القيّمة للجهات المحلية صاحبة المصلحة. ويعد الإبلاغ المنتظم تدبيرا هاما من تدابير الشفافية لإبلاغ المجتمع الدولي بالتقدم الذي يحرزه أي طرف في تنفيذ المعاهدة والالتزامات ذات الصلة. وهو دليل أيضا على التزام طرف ما بالمعاهدة نفسها. ويغطي هذا التقرير الفترة من أيار/مايو 2019 إلى حزيران/يونيه 2021.

الإجراء	*الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات*

نزع السلاح النووي

1 **السياسة الوطنية لكندا بشأن نزع السلاح النووي:** دعما للنظام الدولي القائم على القواعد الذي يسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين، تطبق كندا سياسات قوية في مجالات عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتؤيد كندا اتباع نهج عملي متدرّج إزاء نزع السلاح النووي حول العالم يوقف إنتاج المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية ويقلّل من المخزونات الحالية ويزيلها بصورة لا رجعة فيها.

091221 071221 21-16303 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

العمل مع الشركاء والحلفاء في مجال نزع السلاح النووي: تشجع كندا السياسات التي تطبقها من أجل نزع السلاح النووي مع حلفائها وشركائها في منظمة حلف شمال الأطلسي ومجموعة الدول السبع والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومنظمة الدول الأمريكية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، من بين آخرين. وكندا عضو نشط في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وتسهم في وضع خطوات عملية لتعزيز تنفيذ المعاهدة في جميع ركائزها الثلاث. وكندا عضو أيضا في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي على المستوى الوزاري، التي اقترحت 21 تدبيرا ملموسا عمليا قصير الأجل ("منطلقات") ستعيد، إذا ما نفذت، بناء الثقة والطمأنينة بين الدول، والزخم الإيجابي اللازم لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وتعمل كندا وغيرها من أعضاء مبادرة استكهولم بنشاط على تعزيز هذه المنطلقات للنظر فيها في المؤتمر الاستعراضي العاشر. وتشارك كندا أيضا في الأفرقة العاملة لمبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، لمعالجة الأسباب الكامنة وراء عدم إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح النووي.

التنوع والإدماج في السياسة الكندية: تُسلِّم كندا بأن صون السلام والأمن الدوليين يتطلب نهجا شاملا يراعي وجهات نظر جميع الأشخاص، وبأن تطبيق منظور هادف للمساواة بين الجنسين يؤثر تأثيرا إيجابيا على تحقيق الأهداف المشتركة لمعاهدة عدم الانتشار في جميع ركائزها الثلاث.

وفي حزيران/يونيه 2019، تم تعيين جاكلين أونيل كأول سفيرة لكندا للمرأة والسلام والأمن. وقد ساعدت السفيرة أونيل على دفع تنفيذ الحكومة لخطة العمل الوطنية الكندية بشأن المرأة والسلام والأمن[1] على نحو متماسك في الداخل والخارج. وفي شباط/فبراير 2020، اجتمعت السفيرة أونيل مع وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، لمناقشة سبل زيادة الروابط بين القضايا الجنسانية وعدم الانتشار ونزع السلاح.

الأنشطة المراعية لنوع الجنس والتنوع في عملية معاهدة عدم الانتشار: تدعم كندا بنشاط مبادئ التنوع والإدماج في عملية معاهدة عدم الانتشار. وفي دورة عام 2019 للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة، دُعي في بيان كندا أثناء المناقشة العامة[2] إلى إدراج المنظورات الجنسانية في جميع المناقشات الأمنية الدولية. وانضمت كندا إلى بيان مجموعة فيينا للدول العشر الذي دعا إلى مشاركة النساء والرجال بصورة متساوية وكاملة وفعالة في معاهدة عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت كندا في ورقات العمل المعنونة "تحسين المساواة بين الجنسين والتنوع في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار" (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.25)، و "إدماج المنظورات الجنسانية في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.27)، بالتعاون مع أستراليا والسويد (نيسان/أبريل 2019). وكانت الممثلة الدائمة لكندا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) أحد المشاركين في حلقة النقاش في إطار النشاط الجانبي للجنة التحضيرية المعنون "عندما تصبح المشاركة ذات مغزى: تعزيز الحوار بشأن التنوع الجنساني في معاهدة عدم الانتشار"، بالتعاون مع أستراليا وهولندا والفلبين والسويد ومكتب شؤون نزع السلاح وصندوق كارنيغي للسلم الدولي ومركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار (أيار/مايو 2019).

(1) انظر www.international.gc.ca/world-monde/issues_development-enjeux_developpement/gender_equality-egalite_des_genres/cnap_wps-pnac_fps.aspx.

(2) انظر http://statements.unmeetings.org/media2/21491824/canada.pdf.

الإجراء	*الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات*

الدور القيادي لكندا بشأن المسائل الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة: تقوم كندا، بوصفها من أشد المؤيدين للقيادة النسائية في مجالي السلام والأمن، بمناصرة بند العمل 36 من خطة الأمين العام لتنفيذ خطة نزع السلاح، بشأن المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في عمليات صنع القرار.

وتدعو كندا إلى إدراج زيادة المنظورات الجنسانية في مؤتمر نزع السلاح وفي قرارات ومقررات لجنة نزع السلاح والأمن الدولي (اللجنة الأولى) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، انضمت 80 دولة إلى بيان[3]، من تأليف وتنسيق أيرلندا والسويد وكندا، يؤكد من جديد أهمية المنظورات الجنسانية في آلية عدم الانتشار ونزع السلاح. وإضافة إلى ذلك، شاركت كندا عام 2020 في تقديم قرار الجمعية العامة 48/75 المعنون "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة"، وصوتت لصالح القرار.

وتدعم كندا مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين، ومقرها جنيف[4]. وفي كانون الثاني/يناير 2019، نشرت مجموعة التأثير مجموعة للموارد الجنسانية ونزع السلاح للممارسين المتعددي الأطراف[5]، تتضمن معلومات أساسية عن أهمية المنظورات الجنسانية والأفكار العملية لدعم الدبلوماسيين في تطبيق منظور جنساني على تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة هادفة في منتديات الحد من الأسلحة والانتشار ونزع السلاح.

وفي عام 2020، قدمت كندا 1,2 مليون دولار كندي في شكل تمويل أولي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إنشاء برنامج زمالات ماري كوري الجديد، وقادت على هذا النحو الحملة من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين فيما بين المانحين الدوليين. ويوفر هذا الدعم فرصا لمنح دراسية أو تدريب داخلي لمدة سنتين للنساء من المناطق ذات الأولوية للحصول على شهادات عليا في مجالي الأمن النووي وعدم الانتشار. وفي الفترة 2020-2021، كان الممثلان الدائمان لكندا لدى كل من وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاركيّن نشطيّن في مبادرة الشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين.

ومنذ عام 2018، دخلت كندا في شراكة مع المعهد العالمي للأمن النووي، وهو منظمة غير حكومية قائمة على العضوية تعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن مبادرات لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في مجال الأمن النووي. وشاركت كندا في تمويل التقرير الخاص للمعهد عن المنظور الجنساني والأمن النووي ودليله الدولي لأفضل الممارسات بشأن النهوض بالتكافؤ بين الجنسين في مجال الأمن النووي، وهو مجموعة وثائق رئيسية تبين العقبات التي تعترض المساواة بين الجنسين في الميدان. واستنادا إلى هذا البحث، تدعم كندا الآن الجهود التي يبذلها المعهد من أجل تعزيز الأمن النووي كخيار وظيفي دينامي أمام المرأة، وتعزيز ودعم المشاركة النشطة للمرأة بوصفها خبيرة وقائدة في هذا المجال.

(3) انظر http://statements.unmeetings.org/media2/23329274/74th-session-unga-1com-joint-statement-on-gender-and-the-disarmament-machinery-paper-smart-.pdf.

(4) انظر https://genderchampions.com/impact/disarmament.

(5) انظر www.unidir.org/sites/default/files/2020-01/IGC%20DIG%20Resource%20Pack_2020.pdf.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات
2	**التشجيع الكندي لمبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية:** تواصل كندا تشجيع مبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدة. وفيما يتعلق بالشفافية، تسهم كندا، في إطار مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، مساهمة فعالة في وضع ورقات عمل بشأن تعزيز الشفافية من خلال الإبلاغ وبشأن تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. ولمزيد من التفاصيل، راجع الإجراء 20 (أدناه). **قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية:** تؤيد كندا قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى مبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية في نزع السلاح النووي. وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة 50/74 المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي" وصوتت لصالح القرار الذي يطلب إنشاء فريق خبراء حكوميين للنظر في القضايا المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي في عامي 2021 و 2022 والبناء على تقرير فريق الخبراء الحكوميين السابق لعام 2019 (انظر الإجراء 19).
3	لا ينطبق
4	لا ينطبق
5	لا ينطبق
6 و 7	**الهيئات الفرعية في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية:** تواصل كندا دعم إنشاء هيئات فرعية في مؤتمر نزع السلاح للتعامل، في جملة أمور، مع نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية. وبين عامي 2018 و 2021، أيدت كندا إنشاء هيئات فرعية في مؤتمر نزع السلاح للسماح بإجراء مناقشة أعمق وأكثر تفصيلا بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية مثل نزع السلاح النووي الشامل، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والضمانات الأمنية السلبية. وفي حين تم إنشاء هيئات فرعية في عام 2018، وشاركت كندا بنشاط في المناقشات، لم يكن هناك توافق في الآراء لإنشاء هيئات فرعية في عام 2019. وفي عام 2020، تعطل عمل مؤتمر نزع السلاح إلى حد كبير بسبب الجائحة العالمية، ولم يتمكن الأعضاء مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء هيئات فرعية في عام 2021. وبدلا من ذلك، تجري مناقشات مواضيعية بشأن المجالات التي تثير الاهتمام.
8	لا ينطبق
9	**تنفيذ قرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن الشرق الأوسط لعام 1995:** تواصل كندا الدعوة بقوة إلى التنفيذ الكامل للقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام 1995، وتحديداً إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وتقدم كندا بانتظام تقارير بشأن الخطوات المتخذة للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام 1995 المتعلق بالشرق الأوسط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حضرت كندا الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الافتتاحي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقد في نيويورك. وما زالت كندا تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من خلال عملية شاملة لصنع القرار تحظى بالموافقة المتبادلة التامة من جميع الدول في المنطقة.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات
	إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية: في عام 2020، صوتت كندا لصالح قرار الجمعية العامة 33/75، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، وصوتت في عام 2019 لصالح القرار 48/74، المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة". وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة 30/75 المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا"، وقرارها 67/75 المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"، وانضمت إلى توافق الآراء بشأنهما. وانضمت كندا أيضا إلى توافق الآراء بشأن القرار 41/75 المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، وبشأن المقرر 510/74 المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)"، وبشأن القرار 27/74 المعنون "معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)".
10	لا ينطبق
11	**تصديق كندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:** وقعت كندا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدقت عليها في 2 كانون الأول/ديسمبر 1998. ويجري مؤقتا تنفيذ القانون الكندي لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.
12 و 13	**إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها:** لا تزال كندا من المناصرين النشطين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وشاركت كندا في تقديم قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2310 (2016) الذي تضمن جملة أمور منها الدعوة إلى بدء نفاذ المعاهدة، وحث جميع الدول على أن تحافظ على قرارات الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية النووية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت كندا لأكثر من 15 عاما في تقديم قرارات الجمعية العامة المعنونة "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" (القرار 87/75 في عام 2020)، وصوتت لصالحها. وكندا عضو نشط في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، دأبت على الدعوة إلى بدء النفاذ العاجل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، سواء في اللجنة الأولى أو من خلال ورقات العمل المقدمة إلى مؤتمرات معاهدة عدم الانتشار. **مؤتمرات المادة الرابعة عشرة ومجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:** تعترف كندا بالإسهام المستمر الذي تقدمه المؤتمرات المعنية بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عملا بالمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، وتواصل المشاركة بنشاط في هذه المؤتمرات. وكندا أيضا عضو نشط في مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على المستوى الوزاري، التي تعقد اجتماعات كل سنتين خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، شاركت كندا في الدعوة العالمية التي أطلقتها مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عبر الفيديو لإنهاء التجارب النووية[6]. وفي أيلول/سبتمبر 2019، شاركت كندا في المؤتمر الحادي عشر المعني بتيسير بدء نفاذ المعاهدة، الذي شاركت في رئاسته الجزائر وألمانيا. وفي ذلك المؤتمر، أيدت كندا اعتماد الإعلان الختامي وتدابير تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية[7].

(6) انظر www.ctbto.org/press-centre/news-stories/2020/friends-of-the-ctbt-group-issues-video-call-for-treatys-entry-into-force/.

(7) انظر www.ctbto.org/fileadmin/content/reference/article_xiv/2007/CTBT-Art.XIV-2007-WP.1_final.pdf.

الإجراء	*الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات*
14	**منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام الرصد الدولي:** تشجع كندا بنشاط استكمال نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتمّت إقامة جميع المحطات والمختبرات الستة عشر التي تستضيفها كندا في إطار نظام الرصد الدولي، وقد اعتمدتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2017، تتعاون كازاخستان وكندا من أجل بناء وتركيب محطة لرصد النويدات المشعة في كورتشاتوف، كازاخستان، بتمويل من كندا. وتم تسليم هذه المحطة إلى المركز النووي الوطني الكازاخستاني في كانون الأول/ديسمبر 2020. وستكون محطة الرصد، بمجرد تشغيلها، بمثابة مرفق وطني متعاون من شأنه أن يعزز قدرة منظمة المعاهدة على كشف التفجيرات النووية. وواصلت كندا تعاونها الوثيق مع منظمة المعاهدة، حيث شاركت في استضافة دورة تدريبية في كندا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 حول تقنيات التحليق الإضافية المحمولة جوا اللازمة لعمليات التفتيش الموقعية للتحقق من امتثال الدول للمعاهدة.
15	**استمرار القيادة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية:** تواصل كندا الدعوة بنشاط إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى كوسيلة شاملة وعملية وملموسة للنهوض بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتعتقد كندا أن عملية بدء المفاوضات بعد سنوات عديدة من الجمود الدبلوماسي يمكن أن تسهم في بناء الثقة والطمأنينة اللتين تمس الحاجة إليهما في البيئة الدولية. وقد أسهمت كندا إسهاما كبيرا في الجهود المبذولة لتمهيد الطريق لبدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وعملا بقرار الجمعية العامة 259/71، ترأست كندا فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الذي اختتم عمله في حزيران/يونيه 2018 باعتماد تقرير بتوافق الآراء يتضمن توصيات بشأن العناصر الجوهرية لمعاهدة تبرم في المستقبل. ومنذ ذلك الحين، واصلت كندا الدعوة إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك من خلال مشاركتها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي. وقد أصدر الفريقان بيانات أو ورقات عمل تؤيد بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. وتدعو كندا بانتظام إلى إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في بياناتها الرسمية في منتديات نزع السلاح وعدم الانتشار من قبيل دورات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار والمؤتمرات الاستعراضية واللجنة الأولى ومؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح. وتشجع كندا أيضا الدول الأخرى بصورة منتظمة على أن تدعم بنشاط وعلنا المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ فعلى سبيل المثال، في الفترة التي سبقت دورة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2019، أكملت كندا المساعي لدى جميع الدول الأطراف تقريبا في معاهدة عدم الانتشار لتشجيعها على دعم بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في بياناتها الوطنية إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار. ولضمان بقاء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على جدول أعمال الأمم المتحدة الرسمي، تقود كندا بانتظام قرارات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة عام 2018، قادت ألمانيا وكندا وهولندا تقديم القرار 65/73 الذي يدعو إلى إحراز تقدم بشأن الشروع في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد اعتمد القرار بتأييد 182 دولة مقابل دولة واحدة صوّتت ضده (باكستان) وامتناع 5 دول عن التصويت (إسرائيل وإيران (جمهورية – الإسلامية)

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصر). وفي الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، في عام 2020، قادت ألمانيا وكندا وهولندا المقرر 515/75 المعنون "معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى". وقد اعتمد القرار بتأييد 173 دولة مقابل دولة واحدة صوَّتت ضده (باكستان) وامتناع 4 دول عن التصويت (إسرائيل وإيران (جمهورية – الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية). ونجحت ألمانيا وكندا وهولندا في تقديم القرار المتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في الدورة السادسة والسبعين للجنة الأولى للجمعية العامة في عام 2021.

16 لا ينطبق

17 و 18 **المواد الانشطارية لأغراض الاستخدام في الأسلحة النووية:** عملا بالالتزامات القانونية لكندا بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا تدير كندا أي مرفق ينتج مواد انشطارية لأغراض استخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويتم التحقق من ذلك من خلال عمليات التفتيش المنتظمة التي تقوم بها الوكالة. وعلاوة على ذلك، تواصل كندا دعمها لوضع ترتيبات تحقق مناسبة ملزمة قانونا، تنطبق على الدول الحائزة للأسلحة النووية، لضمان إزالة فائض المواد الانشطارية التي لم تعد مطلوبة للأغراض العسكرية إزالة لا رجعة فيها.

19 **الدعم الطويل الأمد للتحقق من نزع السلاح النووي:** قامت كندا، على مدى أكثر من 30 عاما، بدور نشط في دفع المناقشات المتعددة الأطراف بشأن أهمية التحقق من نزع السلاح. وقد شمل ذلك على مر السنين، في جملة أمور، تقديم قرارات منتظمة في الجمعية العامة بشأن التحقق من جميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق؛ وتمويل جهود البحث والتوعية؛ والمساهمة في وضع المبادئ الستة عشر للتحقق التي أصدرتها هيئة نزع السلاح في عام 1988؛ وترؤس فريق الخبراء الحكوميين لعام 1995 المكلف بدراسة التحقق من جميع جوانبه؛ وترؤس فريق الخبراء الحكوميين لعام 2006 المكلف باستعراض التطورات الأخرى فيما يتعلق بالتحقق من جميع جوانبه. وكما هو مفصل أدناه، لا تزال كندا من المؤيدين النشطين للعمل المتعدد الأطراف بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي: تؤيد كندا بقوة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وهي مبادرة على مستوى الخبراء تضم حاليا أكثر من 25 بلدا والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكررت كندا تأكيد هذا التأييد في بيانها بشأن الأسلحة النووية في الدورة الرابعة والسبعين للجنة الأولى[8]. وتهدف هذه الشراكة منذ إنشائها في عام 2014 إلى التصدي للتحديات التقنية المرتبطة بالتحقق من نزع السلاح النووي. ويشارك خبراء كنديون بنشاط في أنشطة الشراكة، بما في ذلك عمليات المحاكاة، مع مراعاة الخطوات الأربع عشرة لعملية تفكيك الأسلحة النووية[9]. وبالنسبة للفترة 2019–2022، تقدم كندا 1,22 مليون دولار كندي من برنامج كندا للحد من مخاطر الأسلحة إلى المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها لدعم أنشطتها بوصفها أمانة للشراكة، بما في ذلك المنشورات والبيانات العملية الفنية

(8) انظر http://statements.unmeetings.org/media2/21999502/canada-unga74-1c-thematic-statement-on-nuclear-weapons-eng-fr-.pdf.

(9) انظر www.ipndv.org/learn/dismantlement-interactive.

والاجتماعات الدولية. واستضافت كندا أيضا، في إطار جهودها الرامية إلى دعم الأنشطة، 23 وفدا للاجتماع العام السادس للشراكة الذي عُقد في أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر 2019. وتضمن البرنامج عروضا إيضاحية فنية في مختبرات تشوك ريفر، حضرها 35 مشاركا دوليا. وتواصل كندا تشجيع مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في الشراكة، وتدعو الصين وروسيا، على وجه الخصوص، إلى استئناف مشاركتهما في هذه الشراكة.

فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي: دعمت كندا عمل فريق الخبراء الحكوميين الأول التابع للأمم المتحدة المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي اختتم أعماله في نيسان/أبريل 2019، وأصدر تقريره بتوافق الآراء في أيار/مايو 2019، وستشارك في فريق الخبراء الحكوميين المقبل، المتوقع أن يبدأ نشاطه في شباط/فبراير 2022. وقد انعكس دعم كندا لعمل فريق الخبراء الحكوميين الأول في بيانها عن الأسلحة النووية في الدورة الرابعة والسبعين للجنة الأولى، وفي تقديم آرائها لتقرير الأمين العام (A/75/126) بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. وشاركت كندا أيضا في تقديم القرار 50/74 المتعلق بالتحقق من نزع السلاح النووي، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، ليُشكّل فريق الخبراء الحكوميين الجديد المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وصوتت مؤيدة له.

20 **الشفافية والإبلاغ:** ترى كندا أن الشفافية لا غنى عنها لنزع السلاح النووي ولضمان المساءلة عن التقدم المحرز نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومن الأمور الأساسية لبناء الثقة والطمأنينة، وتيسير الحوار، وتوفير المساءلة بشأن تنفيذ الالتزامات، أن تقدم الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، تقارير وطنية دقيقة وكاملة. وتأخذ كندا التزامها على محمل الجد، وهي واحدة من عدة بلدان فقط قدمت تقارير وطنية شاملة في كل سنة عُقدت فيها اجتماعات معاهدة عدم الانتشار على مدى دورتي الاستعراض الماضيتين. وقدمت كندا تقارير وطنية في عام 2012 (NPT/CONF.2015/PC.I/10)، و 2013 (NPT/CONF.2015/PC.II/9)، و 2014 و (NPT/CONF.2015/PC.III/8 و NPT/CONF.2015/PC.III/9)، و 2015 (NPT/CONF.2015/34)، و 2017 (NPT/CONF.2020/PC.I/10)، و 2018 (NPT/CONF.2020/PC.II/10) و 2019 (NPT/CONF.2020/PC.III/5).

المشاركة والدعوة على الصعيد الدولي بشأن الشفافية: تقوم كندا، إضافة إلى التقارير الوطنية التي تقدمها، بإشراك دول أخرى في مجال الشفافية والإبلاغ والقدرات على الصعيد الوطني. وتسهم كندا، بوصفها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، إسهاما كبيرا في جهود المبادرة الرامية إلى الدعوة إلى الإبلاغ على فترات منتظمة، ووضع استمارة إبلاغ موحدة باعتبارها نموذجا. وقد أدت كندا دورا نشطا في وضع مشروع استمارة الإبلاغ الخاصة بالمبادرة، الذي قُدم في دورة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لعام 2018، والمشار إليه في ورقة العمل لعام 2019 المعنونة "تعزيز الإبلاغ الوطني باعتباره تدبيرا رئيسيا من تدابير الشفافية وبناء الثقة" (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.24؛ انظر أيضا NPT/CONF.2020/PC.II/WP.26). ويحدد نموذج الإبلاغ المقترح خطوط أساس وأطرا مرجعية مشتركة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار من جانب جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي عام 2019، قادت كندا أيضا الجهود التي تبذلها المبادرة لإشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في مجالي الشفافية والإبلاغ. وشمل ذلك إجراء تحليل شامل للتقريرين الوطنيين لعام 2019 اللذين قدمتهما الصين والمملكة المتحدة، والمساعي اللاحقة المبذولة في بكين ولندن لتقديم تعليقات حول

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

مستوى الشفافية في هذين التقريرين. وواصلت كندا بذل هذه الجهود من خلال المشاركة في المناقشات التي جرت مع الدول الخمس على هامش اللجنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ومناسبة ويلتون بارك في أيلول/سبتمبر 2019 حول مشروع ورقة تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي قدمته المملكة المتحدة. وقدمت كندا المزيد من التعليقات بشأن مشروع تقرير المملكة المتحدة لعام 2021.

21 لا ينطبق

22 **التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار:** تؤيد كندا تحسين التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار مع التركيز بشكل خاص على المشاركة مع الشباب. وشاركت كندا في تقديم القرار 64/74، المعنون "الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار"، الذي قدمته جمهورية كوريا، الذي اعتمد لأول مرة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في عام 2019، وهي تشارك بانتظام في تقديم قرار الجمعية العامة الذي يصدر كل سنتين بعنوان "دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة"، الذي قدم مؤخرا في عام 2020 (القرار 61/75). وتشجع كندا بنشاط التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، التي أصدرت ورقات عمل بشأن هذا الموضوع لدورات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار عام 2012 و 2013 و 2017 و 2019.

وفي عامي 2020 و 2021، قدمت كندا الدعم المالي إلى المجلس البريطاني الأمريكي للمعلومات الأمنية لإنشاء شبكة شاملة من قادة الجيل التالي للتعاون بشأن حلول مبتكرة للسياسة النووية وتطويرها. وقد وضعت هذه الشبكة مقترحات السياسة العامة بشأن مجموعة متنوعة من قضايا السياسة العامة النووية، بما في ذلك مؤتمر استعراض المعاهدة المقبل لكي ينظر فيها المجتمع الدولي.

وفي عام 2019، قدمت كندا أيضا مساهمة مالية إلى المجلس البريطاني الأمريكي للمعلومات الأمنية من خلال برنامج الحد من مخاطر الأسلحة لدعم البحوث التي توجت بإصدار المنشور المعنون "الإبلاغ عن نزع السلاح النووي: النجاح والفشل في 25 عاما من دبلوماسية نزع السلاح"[(10)].

وتعمل وزارة الشؤون العالمية الكندية مع المؤسسات التعليمية لدعم التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة أو الحلقات الدراسية أو غيرها من الأنشطة التعليمية. وفي الفترة بين عامي 2019 و 2021، شارك مسؤولون في فعاليات المائدة المستديرة، والحلقات الدراسية على مستوى الدراسات العليا والجامعية، وفعاليات التوعية في جامعة ماكغيل وجامعة كارلتون وجامعة أوتاوا وجامعة كولومبيا البريطانية.

ومنذ عام 2003، دخلت وزارة الشؤون العالمية الكندية في شراكة سنوية مع مؤسسة سيمونز الكندية لدعم التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال منح جوائز للبحوث على مستوى الدراسات العليا في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ويقدم برنامج الجوائز للبحوث على مستوى الدراسات العليا منحا دراسية لطلاب الدراسات العليا في كندا، أو طلاب الدراسات العليا الكنديين الذين يدرسون في الخارج، بهدف تشجيع جيل جديد من العلماء الكنديين في قضايا عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتقدم أربع منح دراسية (قيمة كل منها 000 5 دولار كندي) سنويا، يبلغ مجموعها أكثر من 000 345 دولار كندي منذ بدء البرنامج. ويُدعى

(10) انظر https://basicint.org/wp-content/uploads/2019/12/Brixey-Williams-Reporting-on-Nuclear-Disarmament-2019-Nov-edit-WEB.pdf.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

الحاصلون على الجوائز إلى تقديم أبحاثهم إلى الإدارة العليا في حفل مخصص لهذا الغرض في وزارة الشؤون العالمية الكندية.

وساهمت كندا، من خلال برنامجها للحد من مخاطر الأسلحة، بمبلغ 1,2 مليون دولار كندي في برنامج ماري كوري الجديد للمنح الدراسية لدعم الدراسات العليا للنساء، وتحديدا في مجال الأمن النووي وعدم الانتشار.

وفي 28 آذار/مارس 2019، استضافت وزارة الشؤون العالمية الكندية المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والدوائر الصناعية في مناقشة للسياسية العامة استمرت يوما واحدا، بعنوان منتدى وزارة الشؤون العالمية الكندية لعام 2019 بشأن عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح والفضاء. وضمنت وزارة الشؤون العالمية الكندية إدماج التثقيف في مجال نزع السلاح بدعوة الحائزين على جوائز البحوث على مستوى الدراسات العليا لعام 2019 إلى المساهمة في المناقشة من خلال عرض بحوثهم بشأن مواضيع المشاركة الكندية في خطة الأمين العام لنزع السلاح؛ والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج والتعاون النووي المدني؛ وإسناد استخدام الأسلحة الكيميائية في القانون الدولي والمساءلة عن ذلك؛ والمنظور الجنساني في خطاب نزع السلاح والمشاركة في هذا المجال. وقد برزت الأهمية التي توليها كندا لهذا البرنامج في حفل تسليم جوائز عام حضره الطلاب وأفراد المجتمع المدني ودبلوماسيون ومسؤولون، وتضمن كلمة رئيسية ألقاها خبير دولي بارز في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

عدم انتشار الأسلحة النووية

23 **الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:** تواصل كندا دعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى القيام بذلك. ومن الجدير بالذكر أن كندا، بوصفها جزءا من مجموعة فيينا للدول العشر، تشجع بانتظام جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

24 **اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي:** تم إبرام اتفاق الضمانات الشاملة بين كندا والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 21 شباط/فبراير 1972. ويسري البروتوكول الإضافي المبرم بين كندا والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 8 أيلول/سبتمبر 2000.

25 **الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي:** تواصل كندا، من خلال بياناتها في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمؤتمر العام، حث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على إكمال وتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الذي تعتبره كندا معيارَ التحقق المعمول به بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، عملت كندا مع دول أخرى، أثناء المفاوضات المعقودة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن القرار المتعلق بتعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها، لمقاومة محاولات إلغاء الدعوة إلى تحقيق عالمية الانضمام إلى اتفاقات الضمانات الشاملة.

26 **الامتثال لالتزامات عدم الانتشار:** منذ عام 2005، ما برحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تخلص سنويا إلى أن جميع المواد النووية في كندا لا تزال تستخدم في الأنشطة السلمية، عملا باتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لكندا. وهذا يوفر أعلى مستوى من الثقة بأن كندا تواصل الامتثال لالتزاماتها بعدم الانتشار بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتستخدم كندا موقفها

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

في مجلس محافظي الوكالة لتشجيع الوكالة على أن تبقي قيد النظر حالات عدم امتثال الدول الأعضاء في الوكالة.

27 **حل حالات عدم الامتثال للضمانات والالتزامات القانونية**

إيران وخطة العمل الشاملة المشتركة: تعتقد كندا أن خطة العمل الشاملة المشتركة، عند تنفيذها بالكامل، هي أفضل طريقة لتقييد قدرة جمهورية إيران الإسلامية على الحصول على سلاح نووي، وهي ضرورية للأمن الإقليمي والعالمي، على نحو ما ترصده الوكالة وتتحقق منه. وكندا هي أحد المساهمين الماليين الكبار في الجهود التي تبذلها الوكالة لرصد تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والخطة التي سبقتها، والتحقق من ذلك، فقد قدَّمت 17 مليون دولار كندي منذ عام 2014.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: تواصل كندا دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار ولاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي، والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتعرب كندا عن أسفها إزاء عدم اتخاذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد خطوات للحد بصورة مجدية من قدرات برنامجها للأسلحة النووية. وتدعو كندا كوريا الشمالية إلى اتخاذ خطوات من شأنها تفكيك برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية تفكيكا كاملا وقابلا للتحقق ولا رجعة فيه. وفي المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية واجتماعات مجلس محافظيها في عام 2015 وفي كل سنة من السنوات اللاحقة، كرَّرت كندا إدانتها لبرنامج التطوير غير المشروع للأسلحة النووية الذي تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء التجارب النووية؛ وإنتاج المواد الانشطارية، سواء اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم المعزول؛ وتنفيذ تجارب إطلاق القذائف التسيارية. وفي المؤتمر العام للوكالة المعقود في أيلول/سبتمبر 2021، قدمت كندا (إلى جانب أستراليا وألمانيا وجمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان) مشروع القرار المتعلق بتنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقادت كندا المفاوضات باسم الفريق الأساسي، مما أسفر عن صياغة مشروع نهائي متوازن يعكس التطورات الجوهرية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على نحو ما ورد في تقرير المدير العام للوكالة لعام 2021 بشأن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اعتمد القرار بتوافق الآراء مع مشاركة 66 دولة في تقديمه.

ومنذ عام 2018، التزم برنامج كندا للحد من مخاطر الأسلحة بتقديم أكثر من 23 مليون دولار كندي لبناء القدرات في البلدان الشريكة من أجل تنفيذ عقوبات مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستخدام المعلومات المفتوحة المصدر لتحديد الكيانات المتورطة في شبكات التهرب من الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما في السياق البحري. ويشمل ذلك منحة قدرها مليونا دولار كندي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيادة استعداد فريقها المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقيام بأنشطة الرصد والتحقق.

وتشارك كندا أيضا في مبادرة متعددة الجنسيات تهدف إلى التصدي لتهرُّب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الجزاءات البحرية عن طريق الكشف عن عمليات النقل غير المشروعة من سفينة إلى أخرى وردعها وجمع المعلومات الاستخبارية عن السفن والكيانات المعنية. ودعما لهذا الجهد،

الإجراء	*الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات*

تنشر كندا، على أساس التناوب، طائرة دورية بحرية وفرقاطة تابعة لعملية نيون. وقد اكتملت آخر عملية نشر، بما في ذلك طائرة من طراز HMCS Winnipeg وطائرة دورية بحرية، في كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي نيسان/أبريل 2021، أعلن أن كندا ستواصل النشر الدوري للسفن والطائرات والأفراد حتى ربيع عام 2023.

الجمهورية العربية السورية. في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية واجتماعات مجلس محافظيها في عام 2015 وفي كل سنة من السنوات اللاحقة، دعت كندا الجمهورية العربية السورية إلى التعاون التام مع الوكالة لحلّ جميع المسائل المعلَّقة بشأن عدم امتثالها لاتفاق الضمانات الذي أبرمته، ولا سيما فيما يتعلق بموقع دير الزور وما يرتبط به عملياً من مواقع أخرى حدَّدتها الوكالة.

28 **البروتوكول الإضافي:** وُقّع البروتوكول الإضافي المبرم بين كندا والوكالة في 24 أيلول/سبتمبر 1998، وبدأ نفاذه في 8 أيلول/سبتمبر 2000.

29 **تدابير محددة من أجل تعزيز عالمية اتفاق الضمانات الشاملة:** تواصل كندا دعم مجموعة الدول السبع وغيرها من المبادرات الرامية إلى تعزيز عالمية اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق به. ولا تزال كندا تدعو جميع الدول إلى إبرام اتفاق ضمانات شاملة وتنفيذها. وقد جعلت كندا من إبرام البلدان الشريكة لاتفاقات ضمانات، بما في ذلك بروتوكول إضافي سار، شرطا أساسيا قبل إبرام اتفاقات تعاون نووي ثنائية جديدة وتجارة نووية مع كندا.

30 لا ينطبق

31 لا ينطبق

32 **دعم تعزيز الضمانات:** ترحِّب كندا بالجهود التي تبذلها الوكالة لإعداد نهج للضمانات على مستوى الدولة لكل الدول التي لديها اتفاق ضمانات نافذ، في إطار مواصلة تطوير عملية تنفيذ الضمانات لتعزيز فعالية ضمانات الوكالة وكفاءتها. وتعمل الوكالة وكندا معاً من أجل وضع الترتيبات العملية وتنفيذها عملاً بالنهج المنقح على مستوى الدولة الذي تتبعه كندا وسيحدد توقعات الوكالة والدولة والجهات المشغلة.

33 **دفع الأنصبة المقررة إلى الوكالة:** تدفع كندا نصيبها السنوي المقرر في الميزانية العادية للوكالة، ونصيبها المقرر في صندوق التعاون التقني بالكامل وفي الموعد المحدد، تماشياً مع جهودها المطردة الرامية إلى تسديد المدفوعات في موعدها وبصورة يمكن التنبؤ بها.

34 **دعم الضمانات التقنية:** تسهم كندا، من خلال البرنامج الكندي لدعم الضمانات، في أنشطة البحث والتطوير والدعم المتعلقة بالمعدات والتقنيات المستخدمة في إطار الضمانات على الصعيدين المحلي والدولي لتعزيز فعالية ضمانات الوكالة وكفاءتها. واستثمر هذا البرنامج حوالي 000 300 دولار كندي لدعم الضمانات في عامي 2020 و 2021، بسبب تأثر العديد من المشاريع بالقيود التي فرضها كوفيد-19، ويتوقع تقديم دعم مبلغه 000 500 دولار كندي في عامي 2021 و 2022.

35 **مشاركة كندا في نظم مراقبة الصادرات:** كندا عضو نشط في مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر وتنفذ الالتزامات ذات الصلة من خلال نظام وطني لمراقبة الصادرات واتفاقات ثنائية للتعاون النووي.

وكندا عضو نشط أيضا في مجموعة أصدقاء القرار 1540 (2004) وتدعو بانتظام إلى التنفيذ التام والشامل للقرار 1540 (2004)، بسبل منها دعوة الدول الأخرى إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ وبخطة العمل.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

36 **تنفيذ المبادئ التوجيهية والاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن مراقبة الصادرات:** يتوافق نظام كندا لمراقبة الصادرات مع الإجراءات والمبادئ التوجيهية للجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية، ويشمل تصدير جميع المواد النووية التي تتضمنها قائمتا لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية للمواد التي تؤدي إلى تفعيل ضمانات الوكالة وقائمة مجموعة الموردين النوويين للمواد ذات الاستخدام المزدوج المتصلة بالمجال النووي.

وحصلت أحدث التعديلات التي أُدخلت على قانون تصاريح الاستيراد والتصدير في كندا على الموافقة الملكية في 1 نيسان/أبريل 2021. وشملت التعديلات وضع ضوابط للسمسرة واقتضاء قيام وزير الخارجية بتقييم تراخيص التصدير في ضوء معايير معاهدة تجارة الأسلحة (بما في ذلك السلام والأمن، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية). وستُطبَّق ضوابط السمسرة عن طريق تنظيم المواد، بما في ذلك المواد المزدوجة الاستخدام، في قائمة مراقبة الصادرات عندما تكون موجهة للاستخدام النهائي كأسلحة دمار شامل. وأودعت كندا صك انضمامها في 19 حزيران/يونيه 2019، وأصبحت دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة في 17 أيلول/سبتمبر 2019.

37 **الاعتبارات المتعلقة بعدم الانتشار في اتخاذ قرارات التصدير:** يضمن النظام الوطني لمراقبة الصادرات في كندا عدم السماح بتصدير البضائع والتكنولوجيا الخاضعة للمراقبة، بما فيها المواد النووية والمواد المتصلة بالمجال النووي ذات الاستخدام المزدوج، عندما يكون التصدير المقترح تنفيذه غير متسق مع السياسة الخارجية والدفاعية لكندا. ويشمل ذلك الحالات التي يعتبر فيها أن هناك درجة غير مقبولة من خطر تحويلها للاستخدام في برنامج لإنتاج أسلحة الدمار الشامل أو نقلها إلى مرفق لا يخضع للضمانات، أو عندما يكون تصديرها متعارضاً مع سياسة كندا في مجال عدم الانتشار وتعهداتها والتزاماتها الدولية.

38 **مساندة حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية:** تقتضي سياسة كندا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية وجوب موافقة جميع الجهات الشريكة المحتملة في المجال النووي، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء، على اتفاق ملزم للتعاون النووي – وإبرامه – قبل أن يبدأ التعاون. وترتبط كندا بما عدده 32 اتفاقا للتعاون النووي مع 48 دولة. وتلزم هذه الاتفاقات الجهات الشريكة لكندا في المجال النووي بالامتثال لمجموعة من الشروط المتعلقة بسياسة عدم الانتشار، ولا سيما استخدام الصادرات النووية الكندية حصراً لأغراض استخدام نهائي سلمي وغير تفجيري. وتشمل الشروط الأخرى الموافقة المسبقة على التخصيب العالي لليورانيوم، وإعادة معالجة الوقود المستهلك أو إعادة نقل الأصناف الكندية المورَّدة إلى بلدان أخرى؛ وتوفير حماية مادية كافية؛ وتوفير ضمانات ثنائية "احتياطية" في حال تعطل نظام ضمانات الوكالة. وجميع الأحكام متبادلة بصورة كاملة. ويلزم وضع اتفاقات تعاون نووي قبل تصدير مواد أو معدات أو تكنولوجيا نووية.

وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد كندا برنامج التعاون التقني للوكالة، على النحو المبين في الإجراء 56 (أدناه).

39 **المعايير الأساسية المتصلة بالسياسات للتعاون النووي مع دولة أخرى:** يراعي تعاون كندا مع بلدان أخرى في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مراعاةً تامةً سجل البلد المتلقي المحتمل فيما يتعلق بعدم الانتشار وتنفيذَه الاتفاقيات والمعايير والتوجيهات ذات الصلة بالسلامة النووية والأمن النووي.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

40 **تعزيز الحماية المادية للمرافق النووية:** تحافظ كندا على أعلى مستوى من الحماية المادية الفعالة للمواد والمرافق النووية على الصعيد المحلي من خلال إطار تنظيمي متين يدمج عناصر السلامة والأمن والضمانات ذات الصلة، وتنفيذ تدابير قوية للحماية المادية، وقطاع صناعي يدرك مسؤولياته إدراكاً تاماً وينفذها بالكامل. ويعزز ذلك التعاون الوثيق في مسائل الأمن النووي بين الجهة المنظِّمة، هيئة الأمان النووي الكندية، ووكالات إنفاذ القانون والاستخبارات الاتحادية والمحلية، والأوساط الصناعية، والحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية.

ويواصل برنامج كندا للحد من مخاطر الأسلحة تمويل عمليات تعزيز الأمن النووي والإشعاعي في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك سبلا منها المشاريع الخاصة بتحسين تدابير الحماية المادية في المرافق التي تضم مواد نووية وإشعاعية؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية؛ والتشجيع على الإدارة الآمنة للمصادر المشعة والتخلص منها؛ وتعزيز أمن النقل؛ وتحسين نظم الأمن النووي من خلال التشجيع على تنفيذ الأطر القانونية وتدابير الأمن السيبراني وتدريب موظفي الأمن النووي وإجازتهم.

وتتعاون كندا حاليا مع وزارة الطاقة في الولايات المتحدة بشأن عدة مبادرات لتحسين نظم الحماية المادية في المرافق في آسيا، بما في ذلك تقديم مبلغ 3 ملايين دولار كندي لبناء مرفق تخزين إقليمي طويل الأجل لتجميع المصادر المشعة كلها في ألماتي، كازاخستان، وفي المناطق المجاورة. وتشمل هذه المساهمة دعم النقل الآمن للمصادر المهملة غير المؤمنة من مرافق التخزين المؤقت إلى هذا المرفق الجديد الذي يفي بمعايير الوكالة ومبادئها التوجيهية.

41 **تعزيز الحماية المادية للمواد النووية:** تماشياً مع توصيات الوكالة بشأن الحماية المادية للمواد والمرافق النووية (بما في ذلك INFCIRC/225/Revision 5 وسلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة رقم 13)، تُطبِّق كندا تدابير قوية لتوفير الحماية المادية لموادها النووية تشمل وجود قوات مسلحة في المواقع للتصدي للطوارئ، ورصد التهديدات باستمرار، وتعزيز التدقيق الأمني، وتنفيذ برنامج شامل للتدريب والتمرين، وتوفير حماية شديدة لمحيط المواقع. والحماية المادية في كندا معززةٌ بنظام صارم لحصر المواد النووية يتعقَّب المواد النووية، بما يتماشى مع التزامات كندا الدولية. وتشارك كندا في اللجنة التوجيهية التي تقودها بلجيكا والولايات المتحدة بشأن النهوض بتخفيف حدة التهديدات من الداخل (انظر INFCIRC/908) بصفتها الرئيس المشارك لفريق التركيز المعني بالحماية المادية والتدابير التقنية. وقد أنشئ هذا الفريق العامل الدولي بمناسبة المؤتمر الدولي للأمن النووي لعام 2020، الذي شاركت فيه كندا بنشاط.

42 **الجهود الرامية إلى التشجيع على انضمام جميع دول العالم إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005:** صدَّقت كندا على تعديل عام 2005 لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في كانون الأول/ديسمبر 2013، ورحَّبت بدخوله حيز النفاذ في 8 أيار/مايو 2016. وتدعو كندا إلى وضع إطار قوي متعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب النووي على الصعيد العالمي، وتدعم الجهود التي تبذلها الوكالة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وشبكة "برلمانيون من أجل التحرك العالمي" من أجل التشجيع على انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية وتعديلها لعام 2005 والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتنفيذها بفعالية.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

وتدعم كندا الأنشطة، بما في ذلك حلقات العمل الوطنية والإقليمية، وبعثات التوعية لتقديم المساعدة المباشرة للبلدان في مجال التنفيذ، وقدمت تبرعات عينية في تسع مناسبات مختلفة لخبراء متخصصين من إدارة العدل لتبادل خبراتنا الوطنية بشأن وضع وبلورة قانون الإرهاب النووي، مع تسليط الضوء على العقبات وكيفية التغلب عليها من أجل مساعدة الدول الأخرى في جهودها التشريعية (انظر الإجراء 44 أدناه لمزيد من التفاصيل بشأن مشاريع المساعدة الإضافية).

وجدَّدت كندا، خلال رئاستها لمجموعة الدول السبع في عام 2018، اهتمامها بضرورة انضمام جميع دول العالم إلى تعديل عام 2005 وتعزيز تنفيذه، والالتزامات التي قطعها جميع قادة مجموعة الدول السبع في هذا الصدد في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2016. وفي عامي 2018 و 2019 كليهما، أجرت كندا والجهات الشريكة لها في مجموعة الدول السبع اتصالات مشتركة مع عدد من الدول التي لم تصدق بعدُ على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية أو تعديلها لعام 2005 من أجل التشجيع على انضمام هذه الدول لهذه الاتفاقات وتنفيذها. وتتطلع كندا إلى مؤتمر استعراض تعديل عام 2005 الذي سيُعقد في عام 2022 وستواصل تقديم الدعم النشط للعملية التحضيرية. ومنذ عام 2019، دعمت كندا تنظيم المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي لسلسلة الحوار العالمي. وتجمع هذه الاجتماعات نصف السنوية ممثلين من الحكومات والدوائر الصناعية والمجتمع المدني لتوفير منتدى لبلورة الأفكار وتتبع التقدم المحرز وتشجيع العمل على تعزيز الأمن النووي. وركزت المناقشات خلال اجتماعات الفترة 2020–2021 على تطوير نماذج إجرائية لضمان استعداد جميع الدول للمشاركة الفعالة في مؤتمر الاستعراض.

43 **أمان المصادر المشعة وأمنها:** لا تزال كندا ملتزمة بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة وإرشاداتها التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، إضافةً إلى الإرشادات بشأن التصرف في المصادر المشعة المهملة التي اعتُمِدَت في أيلول/سبتمبر 2017. وتعهدت كندا تعهدا سياسيا في المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر 2018 بتنفيذ الإرشادات الإضافية بشأن التصرف في المصادر المشعة المهملة بحيث تستكمل الالتزامات القائمة بتنفيذ مدونة قواعد السلوك نفسها، والإرشادات بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها. وعلاوة على ذلك، قدمت كندا منذ عام 2016 مبلغا يقارب 4 ملايين دولار كندي للوكالة بغية الترويج لمدونة قواعد السلوك. ويشمل ذلك تقديم الدعم لعقد الاجتماعات الدولية؛ وتقديم الدعم لسفر خبراء الأمن النووي من الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا لحضور الاجتماعات الدولية الرئيسية بشأن مدونة قواعد السلوك؛ وإعداد وثائق الإرشادات وأدوات التقييم الذاتي للدول الأعضاء في الوكالة والترويج لها؛ وتدريب جهات الاتصال الوطنية للتعاون في تنفيذ مدونة قواعد السلوك.

44 **تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية:** انظر الإجراء 40 أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل كندا بنشاط على الصعيد الدولي من أجل تقديم المساعدة لتعزيز الأمن والحماية المادية للمواد والمرافق النووية. فمنذ عام 2014، قدمت كندا ما يقرب من 50 مليون دولار كندي لدعم الأردن وكولومبيا والمكسيك للكشف عن الحوادث الأمنية التي تنطوي على مواد نووية أو إشعاعية مثل الاتجار غير المشروع أو محاولة السرقة، والتصدي لها. ويشمل هذا الدعم توفير معدات الكشف عن الإشعاعات (الثابتة والمحمولة والمتنقلة)، والتدريب على التشغيل والصيانة، والمساعدة على تطوير المفاهيم العامة للعمليات.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار: أيدت كندا المبادرة وهي عضو في فريق الخبراء التنفيذيين التابع لها. وفي تموز/يوليه 2018 وشباط/فبراير 2019، شاركت كندا في أنشطة توعية لفائدة دول البحر الكاريبي والدول الأفريقية على التوالي، للتشجيع على توسيع نطاق التأييد.

المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي: منذ حزيران/يونيه 2017، تتولى كندا رئاسة الفريق العامل المعني بالتحاليل الجنائية النووية التابع للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي الذي يرمي إلى تعزيز قدرات البلدان الشريكة في مجال التحاليل الجنائية النووية من أجل تحسين حصر المواد النووية وإجراء التحقيقات في المواد غير الخاضعة للتحكم الرقابي، بما في ذلك المواد المتجر بها. واستضافت كندا مناورات أُعدّت بالاشتراك مع الفريقين العاملين الآخرين التابعين للمبادرة العالمية وذلك بغرض بناء قدرات أمنية نووية بصورة أكثر شمولية من خلال اتباع نهج يشمل مكونات الحكومة برمتها. وتقدم كندا أيضا التمويل لدعم مشاركة الخبراء المتخصصين الكنديين ودعم المشاركين وحلقات العمل عن طريق أمانة المبادرة العالمية.

البرمجة المتعلقة بالأمن النووي والإشعاعي في الخارج: تقدم كندا المساعدة من خلال برنامجها للحد من مخاطر الأسلحة لإزالة المصادر العالية الإشعاع المختومة المهملة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وتعزيز الأطر التنظيمية للأمن النووي والوقاية من الإشعاع على السواء في دول في أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛ وتعزيز الأمن النووي في أوكرانيا؛ ودعم وحدة منع الإرهاب الإشعاعي والنووي التابعة للإنتربول (بصفتها جهة مانحة رئيسية إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة) لتعزيز التوعية وأنشطة بناء القدرات وتحليل الاستخبارات؛ وتعزيز أمن الحدود، ومكافحة تهريب المواد النووية، وبناء القدرات على التصدي للحوادث الخطرة في البلدان الشريكة.

45 **دعم الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي:** صدقت كندا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في تشرين الثاني/نوفمبر 2013. واستيفاءً لإجراء في خطة عمل مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2016 دعما للأمم المتحدة، شاركت كندا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في استضافة مناسبة في مقر الوكالة بفيينا للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية، في 5 كانون الأول/ديسمبر 2017. وقد اجتمعت الدول الأطراف خلالها لتقييم ما بُذِل من جهود التنفيذ ولتحديد مجالات التكامل بين الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وكان الهدف من هذه المناسبة مساعدة الدول الأطراف فيما تبذله من جهود التنفيذ وزيادة الوعي بين الدول التي لم تصدِّق بعدُ على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفي ظل رئاسة كندا لمجموعة الدول السبع في عام 2018، وفي ظل رئاسة فرنسا لمجموعة الدول السبع في عام 2019، بُذلت مساع مشتركة لتشجيع البلدان على التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، والترويج لانضمام جميع دول العالم للاتفاقية وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، تتعاون كندا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017 في أنشطة مشاريع تزيد قيمتها على مليوني دولار كندي لإذكاء الوعي بشأن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005 وبناء القدرة على تنفيذها. وتشمل الأنشطة الحالية إعداد محاكمة صورية قائمة على سيناريوهات (لممارسة إجراءات التجريم) ستُعرض في تموز/يوليه 2022. وستستهدف تلك الأنشطة الدول الأعضاء الأطراف بالفعل في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وذلك بغرض مساعدة الموظفين القضائيين على التنفيذ الفعال لأحكام التجريم في إطار الاتفاقية.

الإجراء	*الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات*

46 **التحكم الرقابي في المواد النووية:** تشـــكِّل القدرات التقنية لنظام البلد، وطبيعة ونطاق التعاون بين هذا النظام والوكالة عاملين من العوامل الخاصـة بالدولة التي تنظر فيها الوكالة عندما تضـع نهج الضـمانات الخاص بها. وتواصـــل كندا العمل مع الوكالة لتنفيذ النهج الذي تتبعه كندا على مســـتوى الدولة بصـــيغته التي خضـــعت للتحديث.

ومـن الضـروري إقامـة نظـام حكـومي قـوي وموثـوق بـه للمحاسـبة علـى المـواد النوويـة ومراقبتهـا مـن أجـل تنفيـذ الضـمانات بفعاليـة وكفـاءة. ونشـرت الهيئـة التنظيميـة الكنديـة وهيئـة الأمـان النـووي الكنديـة وثيقـة تنظيميـة شـاملة جديـدة بشـأن الضـمانات وممارسـة حصـر المـواد النوويـة فـي شـباط/فبراير 2018، أدمجت جميع المتطلبات التنظيمية للضمانات في وثيقة واحدة.

استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية

47 **اسـتخدامات كنـدا للطاقـة النوويـة فـي الأغـراض السـلمية:** تمتلـك كنـدا نظامـا محليـا لمفـاعلات الطاقـة النوويـة وقطاعـا نوويـا واسـعا ومتنوعـا يشـمل مـورِّدين موثوقـا بهـم لليورانيـوم والمعـدات والتكنولوجيـا النوويـة والنظـائر المشـعة. وفـي تشـرين الثـاني/نوفمبر 2018، نشـرت كنـدا خارطـة طريـق كنديـة للمفـاعلات الصـغيرة النموذجيـة، تقـدم توصـيات للطفـرة القادمـة مـن الابتكـارات النوويـة فـي كنـدا. وأعقـب ذلـك إطـلاق خطـة العمـل المتعلقـة بالمفـاعلات النموذجيـة الصـغيرة فـي كنـدا فـي كـانون الأول/ ديسـمبر 2020، التـي تشـمل خطـوات ملموسـة يتعـين أن تتخـذها الحكومـة الاتحاديـة والمقاطعـات والأقاليم والدوائر الصناعية والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات المهتمة صاحبة المصلحة.

48 **سياســة كنــدا بشــأن التعــاون النــووي:** تـرتبط كنـدا بمـا عـدده 32 اتفاقـا قائمـا للتعـاون النـووي مـع 48 دولـة، إضـافة إلـى طائفـة واسـعة مـن مـذكرات التفـاهم التـي تيسـر زيـادة التعـاون النـووي مـع البلـدان والمؤسسـات الشـريكة وتسـاعد علـى تعزيـز الأطـر التنظيميـة النوويـة، ولا سـيما فـي العـالم النـامي، مـن خـلال الممارسـات المشـتركة والـدروس المسـتفادة وتبـادل الخبـراء. وفـي إطـار الجهـود الراميـة إلـى تعزيـز اسـتخدامات الطاقـة النوويـة فـي الأغـراض السـلمية والتشـجيع علـى اسـتخدامها بموجـب المعاهـدة، وعلـى نحـو يتوافـق تمامـا مـع النظـام الـدولي لعـدم الانتشـار النـووي، شـاركت كنـدا فـي تقـديم ورقـة العمـل مـع فرنســا التــي بــادرت إلــى إعــدادها بعنــوان "إطــار عمــل للتعــاون النــووي للأغــراض الســلمية" (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.8) كخطوة لتعزيز وتبادل سياستنا للتعاون النووي.

49 **التعاون التقني المتعلق باســـتخدامات الطاقة النووية في الأغراض الســـلمية:** توفر كندا الخبراء والمعدات والتكنولوجيا للعديد من الدول الأعضـاء في الوكالة من خلال مشـاريع التعاون التقني معها. وإضـافة إلى ذلك، ترتبط كندا باتفاقات للتعاون النووي مع العديد من البلدان النامية. وتقدم كندا الخبرات لدعم أنشـــطة التعاون التقني للوكالة وتسـتضـيف بانتظام المناسـبات ذات الصـلة بها في كندا. ولقد كانت كندا جهة مسـاهمة رائدة (حيث قدمت أكثر من 68 مليون دولار كندي منذ عام 2012) في صـندوق الأمن النووي للوكالة بغرض تنفيذ مشاريع بناء القدرات التي تعزز الأمن النووي والإشعاعي على الصعيد العالمي، وبالأخص في المناطق النامية، مما يؤدي إلى تحسين فرص الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويشمل ذلك مساهمة قدرها 4,53 ملايين دولار كندي في عام 2019 لإقامة البنى التحتية التنظيمية النووية في 15 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومساهمة قدرها 7,7 ملايين دولار كندي في عام 2020 لإقامة البنى التحتية التنظيمية النووية في 38 دولة في أفريقيا.

الإجراء	*الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات*

وترتبط كندا بمذكرات تفاهم متعددة مع فرادى البلدان للتعاون في البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات النووية السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك كندا في عدة منتديات متعددة الأطراف، مثل المنتدى الدولي للجيل الرابع والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، وهي منتديات تهدف إلى تعزيز تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

50 و 51 انظر الإجراءات 38 و 39 و 49 (أعلاه) للحصول على معلومات عن التعاون النووي الكندي وسياسات التعاون النووي، بما في ذلك مع البلدان النامية.

52 **تعزيز فعالية برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية:** في سياق لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة للوكالة ومجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام، تقترح كندا بانتظام مبادرات لتحسين إدارة برنامج التعاون التقني وتسييره. ويشمل ذلك تعزيز الإدارة الاستراتيجية للبرنامج؛ وتشجيع الدول الأعضاء في الوكالة على دفع تبرعاتها المقررة إلى صندوق التعاون التقني بالكامل وفي الموعد المحدد؛ وتشجيع البلدان القادرة على المساهمة في تمويل مشاريعها للتعاون التقني من خلال الآلية الحكومية لتقاسم التكاليف بدلا من سحب الأموال من الصندوق؛ والتشجيع على القيام برصد نتائج جميع مشاريع التعاون التقني.

53 **تعزيز فعالية صندوق التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية:** تُواصِل كندا الجهود التي تبذلها منذ أمد طويل لتحسين إدارة صندوق التعاون التقني التابع للوكالة وتسييره من خلال أجهزة تقرير السياسات في الوكالة والأفرقة العاملة ذات الصلة. ورغم إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من الجهود في مجالات الإدارة الاستراتيجية، ورصد النتائج، وبشأن البلدان المستفيدة من الصندوق، وسداد الدول الأعضاء لمساهماتها في هذا الصندوق. وستُواصِل كندا العمل مع الدول الأعضاء في الوكالة للتشجيع على إحداث تغييرات إيجابية في هذه المجالات التي تُسهِم أيضا في التزامنا المتبادل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

54 **معدل تحصيل التبرعات المقرر تقديمها إلى صندوق التعاون التقني:** يمثل الاقتراب من بلوغ معدل 100 في المائة من التبرعات المقررة لصندوق التعاون التقني خطوة هامة نحو ضمان توفير موارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها لأنشطة التعاون التقني للوكالة. وتسدّد كندا تبرعاتها السنوية المقررة لصندوق التعاون التقني بالكامل وفي الموعد المحدد وهي تدعو باستمرار جميع الدول الأعضاء في الوكالة أن تحذو حذوها. وبالإضافة إلى ذلك، تُواصِل كندا الدعوة إلى تحسين إدارة صندوق التعاون التقني، بما في ذلك تعزيز تطبيق آلية الحسابات الواجبة الدفع.

55 **المساهمات في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية:** ساهمت كندا بمبلغ قدره 12,6 مليون دولار كندي في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام 2016، وهي تقدم موارد عينية لمشاريع مبادرة الاستخدامات السلمية. وفي عام 2019، قدمت كندا مبلغا قدره 500 406 دولار كندي لمساندة الجهود الدولية المبذولة لدعم مشروع الوكالة المتعلق بتجديد مختبرات التطبيقات النووية.

الإجراء	الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات

56 **بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية:** كندا جهة مساهمة نشطة ومنتظمة في برنامج الوكالة للتعاون التقني وأنشطة إدارة المعارف النووية، بسبل منها توفير الخبرة والدعم. وتُواصِل كندا استضافة مشاركين في زمالات وزُوّار علميين من الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وأوروبا، فضلا عن اجتماعات لبرنامج التعاون التقني في مجالي السلامة النووية والأنشطة التنظيمية. وساهم محاضرون وخبراء كنديون في تقديم تدريب تقني في مجالات الصحة البشرية والزراعة والأمن الغذائي والمياه والبيئة والطاقة والتكنولوجيا الإشعاعية والأمن والسلامة.

وعلاوة على ذلك، شاركت كندا إلى جانب البلدان الشريكة في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية شبكية بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية طوال العامين 2020 و 2021. وعلى الصعيد المحلي، أنشئت الشبكة الجامعية للتميز في الهندسة النووية في عام 2002 بهدف تخريج علماء ومهندسين مؤهلين في المجال النووي لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للصناعة النووية الكندية. وفي عام 2021، عينت جامعة أونتاريو للتكنولوجيا مركزا رسميا متعاونا لدعم أنشطة الوكالة.

57 **التشريعات المحلية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية:** يتعلق قانون الطاقة النووية لعام 1985 (المعدَّل في عام 1997) بتطوير الطاقة النووية واستخدامها في كندا.

وبدأ نفاذ قانون الأمان والمراقبة في المجال النووي في أيار/مايو 2000، ليحلَّ محل قانون مراقبة الطاقة الذرية. وقد نصّ قانون الأمان والمراقبة في المجال النووي على إنشاء هيئة الأمان النووي الكندية بوصفها الجهة الوطنية المنظِّمة وحُدِّدت فيه ولايتها ومسؤولياتها وصلاحياتها. وتشمل هذه الولاية والمسؤوليات والصلاحيات القيام محليا بتنظيم عمليات تطوير الطاقة والمواد النووية وإنتاجها واستخدامها من أجل حماية الصحة والسلامة والأمن والبيئة، ولتنفيذ الالتزامات الدولية التي تعهَّدت بها كندا في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

انظر أيضا الإجراءات 24 و 28 و 42 و 45 (أعلاه) و 59 (أدناه) للحصول على معلومات عن اتفاقات الضمانات واتفاقيات الأمن النووي واتفاقيات الأمان النووي.

58 **النُهُج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي:** أيَّدت كندا القرار الذي اتخذه مجلس محافظي الوكالة في كانون الأول/ديسمبر 2010 بإنشاء بنك لليورانيوم منخفض التخصيب يكون تابعا للوكالة. وترحِّب كندا بالتقدم المحرز حتى الآن في إنشاء البنك وبدء تشغيله. وستُواصِل كندا تقييم كل النُهج المقترحة المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي على أساس مزايا كل منها.

59 **التصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية للأمان النووي:** صدقت كندا على اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي في كانون الثاني/يناير 1990.

وصدَّقت كندا على اتفاقية الأمان النووي في كانون الأول/ديسمبر 1995.

وصدَّقت كندا على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلَك وأمان التصرف في النفايات المشعة في أيار/مايو 1998.

وصدَّقت كندا على اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي في آب/أغسطس 2002.

انظر الإجراءين 42 و 45 (أعلاه) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

الإجراء	*الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات*

60 **تبادل أفضل الممارسات بشأن الأمان والأمن النوويين:** تقدم كندا التمويل من خلال برنامجها للحد من أخطار الأسلحة إلى المعهد العالمي للأمن النووي لإنشاء مركز لدعم الأمن النووي في تايلند. وسيُوفِّر هذا المركز لمنطقة جنوب شرق آسيا دعما إضافيا في تعزيز الأمن النووي، بطرق منها تقديم تدريب معتمَد لمديري الأمن النووي وموظفيه. وتُواصِل كندا تقديم دعم عيني إلى الوكالة لإعداد معايير السلامة ووثائق سلسلة الأمن النووي الصادرة عنها. وتشارك كندا بنشاط في الاجتماعات الاستعراضية لاتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلَك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وقد ترأست الاجتماع الاستعراضي لاتفاقية الأمان النووي لعام 2017. وتشارك كندا في لجنة البرنامج استعدادا للمؤتمر الدولي المعني بسلامة المصادر المشعة وأمنها لعام 2022، وهي تستعد للقيام بدورها كرئيس مشارك للمؤتمر.

وتعمل حكومة كندا بانتظام مع الدوائر الصناعية النووية الكندية وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من خلال منتديات مختلفة مثل اللجان الاتحادية للعلوم والتكنولوجيا النووية، حيث تناقش جملة مواضيع من بينها أفضل الممارسات في مجال الأمان والأمن النوويين.

61 **الحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في برامج الطاقة المدنية:** تحرز كندا تقدما جيدا في مبادراتها لتقليص المخزونات من اليورانيوم العالي التخصيب، بطرق منها إعادة اليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا لالتزامات تُعهِّد بها في مؤتمرات قمة سابقة للأمن النووي بإعادة وقود اليورانيوم العالي التخصيب المستهلَك الذي مصدره من الولايات المتحدة في عام 2010 واليورانيوم العالي التخصيب السائل في عام 2012.

وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام 2014، اتفق القادة على مواصلة خفض استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في إنتاج النظائر الطبية، وأوقفت كندا في تشرين الأول/أكتوبر 2016 الإنتاج الروتيني لنظائر الموليبدينوم-99 الطبية (Mo-99) في المفاعل الوطني العام للبحوث. وأُغلق المفاعل في آذار/مارس 2018. ولا تزال عمليات إعادة المواد الحاملة لليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة مستمرة كما هو مقرر. وتمشيا مع التزامات مؤتمر قمة الأمن النووي، تقوم كندا أيضا بوقف تشغيل مُفاعلَي بحوث في جامعة ألبرتا ومجلس ساسكاتشيوان للبحوث مصدر وقودهما من اليورانيوم العالي التخصيب.

وشاركت كندا في الندوة الدولية بشأن تقليص استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وإزالته التي استضافتها النرويج في حزيران/يونيه 2018، وذلك لتقييم ما بُذِل حتى الآن من جهود دولية لتقليص استخدامه وإزالته وتبادل آخر ما يستجد من المعلومات عن جهود تقليص استخدامه. واعتبارا من شباط/فبراير 2020، أعادت كندا بنجاح جميع وقود اليورانيوم العالي التخصيب الذي مصدره من الولايات المتحدة من مفاعلاتنا للبحوث النووية في مختبرات تشالك ريفر. ولذلك لم تعد كندا تحتفظ بأي مفاعلات بحوث تعمل بوقود اليورانيوم العالي التخصيب، بعد أن أعادت أيضا جميع وقود اليورانيوم العالي التخصيب الذي مصدره من الولايات المتحدة من مفاعلات البحوث التابعة لمجلس البحوث بجامعة ألبرتا وساسكاتشوان.

وفي أيلول/سبتمبر 2021، أطلقت كندا مشروعا بقيمة 2,5 مليون دولار كندي مع وزارة الطاقة في الولايات المتحدة لدعم إزالة اليورانيوم العالي التخصيب المتبقي من مفاعل البحوث في كازاخستان ونقل ذلك اليورانيوم إلى روسيا من أجل تخفيض درجة تخصيبه ثم التخلص منه.

الإجراء	*الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات*
62	**اللوائح المتصلة بنقل المواد المشعة:** تستند الأنظمة الكندية لنقل المواد المشعة إلى لائحة النقل المأمون للمواد المشعة الصادرة عن الوكالة.
63	**التصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بالمسؤولية النووية:** في 1 كانون الثاني/يناير 2017، دخل قانون المسؤولية والتعويضات المتعلقة بالمجال النووي في كندا حيز النفاذ. وصدَّقت كندا على اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في حزيران/يونيه 2017. واستضافت كندا اجتماعا افتتاحيا لأطراف اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية والأطراف الموقِّعة عليها في أوتاوا يومي 4 و 5 حزيران/يونيه 2019. وناقشت الأطراف المشاركة المسائل المتصلة بتنفيذها للاتفاقية، وفرص توسيع نطاق المشاركة فيها، والالتزام الطويل الأجل فيما بين بلدان الاتفاقية.
64	**حظر ومنع الهجمات المسلحة ضد المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية:** تُشير كندا إلى التوافق في الآراء الذي جرى التوصل إليه في الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة ومفاده أن أي هجوم مسلح أو تهديد تتعرَّض له مرافق نووية مخصصة لأغراض سلمية ومشمولة بالضمانات يمثل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة، وتُعيد التأكيد على هذا التوافق.